

هل ينطبق اتفاق باريس للمناخ على قطاعات الأعمال؟

الكاتب



محمد الصياد

* د. محمد الصياد

واقع الحال أن اتفاق باريس، هو اتفاق أبرمته الحكومات وصادقت عليه سلطاتها التشريعية، ما يعني إن إلزاميته، مقرونة بحكومات الدول الموقعة والمصادقة عليها اتفاق باريس لتغير المناخ يشمل شركات ومؤسسات قطاعات [] وهل هي ملزمة، بموجب الاتفاق، بتنفيذ (GHGs emissions) الأعمال المطلقة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري ما يحقق أهداف الاتفاق، لاسيما المادة الثانية منه (البند 1 أ) التي تنص على: «الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، تسليماً بأن ذلك سيقصص بصورة كبيرة، مخاطر تغير المناخ وآثاره»؟

واقع الحال أن اتفاق باريس، هو اتفاق أبرمته الحكومات وصادقت عليه سلطاتها التشريعية، ما يعني إن إلزاميته، مقرونة بحكومات الدول الموقعة والمصادقة عليه، وشركات ومؤسسات القطاع الخاص غير مشمولة به. هذا من حيث مبدأ التأويل القانوني للاتفاق. إنما طبيعة ونطاق التحدي اللذين يشكلهما هدف المادة الثانية منه، قد يحيل على تفسيرات تنطوي على مسؤولية كافة وحدات الاقتصادات الوطنية للدول الموقعة والمصادقة عليه، عن تطبيقه. وهذا ما حدث، دعوى قضائية ضد شركة «رويال داتش Milieudefensie» فقد رفعت سبع مجموعات بيئية، من بينها «جرينبيس» و «شل»، الهولندية البريطانية النفطية، في أبريل 2019، نيابة عن أكثر من 17000 مواطن هولندي، حيث طالب المدعون الشركة بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 45% بحلول عام 2030، وصولاً إلى صفر انبعاثات بحلول عام 2050، مقارنة بمستويات عام 2019، بما يتماشى مع أصعب حد لدرجة الحرارة عند 1.5 درجة مئوية في اتفاق باريس. وبعد 4 جلسات، اختتمت المحكمة مداولاتها بشأن القضية في 17 ديسمبر 2020، ويُتوقع صدور الحكم فيها في مايو 2021.

وإذا ما أيدت المحكمة طلب المدعين، فلسوف يؤدي ذلك عملياً إلى إجبار واحدة من أكبر شركات الطاقة في العالم على خفض إنتاج النفط والغاز بسرعة، والاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة بدلاً من ذلك. وكان هؤلاء المدعون وهي دعوى قضائية كبيرة تتعلق بالمناخ رفعت إلى Urgenda قد بنوا قضيتهم على سابقة قضائية عُرفت باسم قضية أعلى قمة هرم التقاضي في نظام المحاكم الهولندي عام 2019.

بموجب تلك الدعوى، أصدرت المحكمة العليا في هولندا، حكماً في ديسمبر 2019، قضى بأن الحكومة الهولندية تتسبب في «خطر غير مقبول» على المواطنين، من خلال الاستمرار في عمليات التلوث، وعليه فقد ألزمتها المحكمة بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 25% بحلول نهاية عام 2020، مقارنة بمستويات عام 1990، دفعاً انتصاراً Urgenda لحصتها العادلة في جهود مكافحة آثار تغير المناخ، وهو ما عدته المجموعة البيئية الهولندية (Duty of Care) (ولحظة تاريخية للعدالة المناخية، وجادلت بأنه يمكن تطبيق نفس القانون (قانون واجب الرعاية على الشركات، خصوصاً أن قضايا التقاضي المناخي أصبحت أكثر شيوعاً؛ بل إن الأمر سيصل إلى مطالبة (Law المدعين في مثل هذه القضايا، بتعويضات مالية عن الأضرار التي تلحق بهم جراء مستويات الانبعاثات الناتجة عن أنشطة الشركات ووحدات الإنتاج المختلفة.

شركة «شل» من جانبها، اعترضت على إقامة الدعوى من الناحية الشكلية لإقامتها من غير ذي صفة، فيما انصب اعتراضها في المضمون على اعتبار أن سياسة المناخ من مسؤولية الحكومات، وليست الشركات، ولا ينبغي للقضاء أن يتدخل في عمل شركة شل، كما أنه من غير العدل إجبار شركة طاقة واحدة على اتخاذ إجراءات مناخية معينة، من ضمنها تقليص إنتاج النفط والغاز، لن يكون لها سوى تأثير ضئيل طالما استمرت الشركات الأخرى في إنتاج الوقود الأحفوري، وما لم تلتزم الحكومات ويلتزم المستهلكون بذلك. وقد رد المدعون على ذلك بالقول، إنه يتعين على شركة «شل» مساعدة البلدان على تحقيق أهداف اتفاق باريس، متهمين بانتهاك حقوق المواطنين من خلال تفويض الجهود العالمية للحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة دون 1.5 درجة مئوية، وإن سياساتها تضعها في مسار تصادمي مع اتفاقيات المناخ الدولية. ولذا فقد اعتبروا أنه من الاستحالة بمكان، تحقيق أهداف المناخ الخاصة باتفاق باريس من دون «استدعاء» الشركات متعددة الجنسيات للمساهمة بحصتها في جهود كبح آثار التغير المناخي.

الأكيد أن أطرافاً عديدة في العالم، تنتظر نتيجة حكم المحكمة الهولندية في مايو المقبل. جماعات الضغط المناخية، تمنى النفس بأن يجيء حكم المحكمة ملزماً لشركة شل بتنفيذ ما ورد من طلبات في صحيفة الدعوى المرفوعة ضدها، كي تؤسس على الحكم سابقة قضائية (ترقى بموجب القانون إلى مرتبة أحكام محاكم النقض أو التمييز غير القابلة للطعن)، لإقامة دعاوى مماثلة في قضايا تغير المناخ المتصلة باتفاق باريس. بالمقابل، ينتاب التوتر الشديد كبريات الشركات المنتجة للوقود الأحفوري، وهي تترقب بفارغ الصبر ما سيؤول إليه مصير الدعوى المرفوعة ضد شركة «شل».

* كاتب بحريني